الصراع الثقافى فى المغرب العربى

للدكتور صلاح العقاد
الأستاذ بجامعة عين شمس
والأستاذ المحاضر بالمعهد

يقول المستشرق الفرنسى «جاك بيرك» إن تطور مصر إلى الأخذ بأساليب الحياة العصرية قد تم بصورة تدريجية وبفعل المصلحين من العناصر الوطنية بينما تم تطور الغرب فجأة وبواسطة القوى الاستعمارية واقترنت عملية التحول بالعنف .

وانطلاقاً من هذه المقارنة نستطيع أن نفسر لماذا اتخذ الخلاف بين أنصار التعريب وبين المتفرنسين فى المغرب شكل صراع لافى المجال الثقافى فحسب بل فى كل المجالات السياسية والاجتماعية أيضاً ، فيتهم أنصار التعريب بأنهم يمثلون الفكر المحافظ بل والرجعية السياسية . بينما يعتبر المتفرنسون أنفسهم أصحاب الفكر التقدمى وذلك عن طريق صلاتهم الوطيدة بالأحزاب اليسارية الفرنسية .

كذلك لوحظ أن أنصار التعريب ينتمون فى الغالب إلى الطبقات الفقيرة ، وفى بعض الأحيان ينحدرون من الارستقراطية الوطنية العتيقة إن صح التعبير ، تلك الطبقة التى تكتسب ثروتها من الأملاك الزراعية . أما البورجوازية التى نشأت حديثاً فى المدن وتضم رجال الأعمال بجانب أصحاب المهن الحرة وأبناء الموظفين فى العهد الاستعمارى فإنها تصر فى مجموعها على تبنى الثقافة الفرنسية ، وهؤلاء المتفرنسون وإن لم يجرؤا على معارضة التعريب كمبدأ إلا أنهم يثيرون دائماً العراقيل فى سبيل تحقيقه ، وسنشير فيما بعد إلى الحجج التى تذرعوا بها .

ولنعد أولا إلى المقارنة بين المشرق والمغرب من حيث اقتباس أساليب الحضارة الحديثة لنزداد تفهماً لحقيقة مشكلة التعريب فى المغرب . فنلاحظ أن الاصلاح فى مصر تم خلال أجيال متعاقبة بدأت بالدعوة إلى التطور فى إطار

المبادىء الإسلامية والتوفيق بين المفاهيم الجديدة فى السياسة والاجتماع وبين العقيدة الدينية ويمثل هذا الجيل جمال الدين الأفغانى . وبعد مضى فترة من الوقت شاعت الدعوة إلى اقتباس النظم السياسية الأوربية بهيكلها الليبرالى وحمل هذه الدعوة أحمد لطفى السيد فى أوائل القرن العشرين ، ثم انتقلت مصر إلى عهد التصنيع ، وجعلت التقدم التكنيكى هدفاً رئيسياً لإصلاح أحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية .

توالت هذه المراحل على مسافة نحو قرن فى مصر ، أما فى المغرب فقد تعاصر علال الفارسى مثلا المصلح الإسلامى مع وجود حزب شيوعى فى البلاد .

فى مجال الثقافة العامة :

يمكن أن نميز بين ثلاثة إطارات عندما نتناول التعريب ، تعريب الثقافة ونعنى بذلك استخدام اللغة العربية فى مجالات الأعلام والمسرح والكتب التى تتناولها الأيدى ، ثم تعريب التعليم وتعريب الإدارة.

وقد يبدو غريباً ألا يتمشى تعريب أحد هذه القطاعات مع تعريب القطاع الآخر وذلك لاعتبارات سياسية ؛ ففى الجزائر مثلا حيث تبدو اللغة العربية ضعيفة فى مجال الثقافة العامة ، تتبع الحكومة سياسة نشطة لتعريب التعليم ، وعلى العكس تتمتع اللغة العربية بانتشار أوسع فى مجال الثقافة بتونس بينما تتعمد الحكومة التونسية قصر التعليم العالى على اللغة الفرنسية تمشياً مع السياسة التى تبنتها والتى تستهدف ربط تونس مع فرنسا والأقطار الأفريقية الناطقة بالفرنسية وهو ما يعرف بالفرنكوفونية ، وتقف المغرب موقعاً وسطا بين القطرين السابقين .

ولعل الظروف التاريخية التى مر بها كل قطر من حيث تاريخ استعماره وطبيعته علاقاته مع فرنسا هى التى أدت إلى تلك الأوضاع المتضاربة ؛ فقد شهدت تونس مثلا نهضة ثقافية قبيل سقوطها فى براثن الحماية الفرنسية . ولم تعمد سلطات الحماية إلى محو شخصية البلاد العربية وإنما شجعت غالبا ازدواج اللغة فى مرحلة التعليم

المتوسط ، ولذلك صار معظم الجيل الحالى من المثقفين التونسيين يجيد اللغتين وهو ما يشتهر فى المغرب العربى باسم بالبيلا تجيزم Bilanquisme .

ولم تنقطع صلات تونس فى عهد الحماية بالنهضة الأدبية فى العالم العربى ، بل خرج بعض شعرائها مثل أبو القاسم الشابّى عن الإطار المحلى وصار يقرأ فى مختلف البلاد العربية . وتنتشر الصحف اليومية العربية على قدم المساواة مع الفرنسية ، بل تتفوق المجلات الأسبوعية العربية على نظيراتها الفرنسية . وعلى العكس من ذلك لاتصدر فى الجزائر سوى صحيفة عربية واحدة هى (الشعب) وتوزيعها يقل عن صحيفة (المجاهد) التى تصدر بالفرنسية . أما الصحف الاقليمية فهى لا تصدر إلا بالفرنسية (الجمهورية) فى وهران و (النصر) فى قسطنطينية بالرغم من أن هذه المدينة الأخيرة تعتبر المركز الرئيسى للثقافة العربية فى الجزائر .

وفى المغرب انطبع الخلاف بين المستعربين والمتفرنسين بسياسة الماريشال «ليوتى» أول مقيم عام فرنسى فى عهد الحماية ؛ فقد كان «ليوتى» معجباً بالتراث المغربى القديم ، ولذلك حافظ على مظاهره من عمارة وفن ، وشملت هذه المحافظة جامعة القرويين ، الجامعة العتيقة فى فاس . وعندما قرر تخطيط مدن جديدة كان يقيمها فى جوار أسوار المدن القديمة حتى لا يزيل معالمها . وعلى هذا النسق فصل بين بيئتين ثقافيتين ، فترك المحافظين على الثقافة العربية يعيشون فى ظل المناهج التقليدية دون أن يتأثروا كثيرا بالأساليب العصرية ، وابتعدت الشقة بينهم وبين الذين اصطنعوا الثقافة الفرنسية من أبناء البلاد .

ومن هنا كان الصراع فى المغرب أظهر منه فى تونس ، ودخل إلى برامج الأحزاب السياسية فتبنى حزب (الاستقلال) المحافظة على التراث العربى الإسلامى وإعطاء العهود الاسلامية مكان الصدارة فى مقررات التاريخ والعناية بالفلسفة الاسلامية على مختلف مراحل التعليم . وتصدى علماء جامعة القرويين لمناهضة الأفكار الحديثة بما فى ذلك الاشتراكية واعتبروها مصدرة من الخارج كما تتبين ذلك من المؤتمر الذى عقدوه سنة ١٩٦٤ وعارضوا فيه فرض ضريبة التركات .

ولا يقل الصراع بين أنصار الثقافتين فى الجزائر عنه فى المغرب إن لم يكن أشد

عنفا ، ويرجع ذلك أيضاً إلى ظروف تاريخية ؛ فمن المعروف أن الادارة الفرنسية عمدت إلى محو الثقافة العربية فلم تبق حية إلا بين علماء الدين الاسلامى ، ولم تشجع الادارة الاستعمارية التعليم المزدوج . وهنا أيضاً اقتصرت دراسة العربية على المشتغلين بالشئون الدينية ، وحينما أرادت جماعة العلماء فى الثلاثينات أن تحيى الثقافة العربية وتجعلها ملائمة لمتطلبات العصر جوبهت بمعارضة شديدة من الادارة الفرنسية . والواقع أن الجزائر لم تكن تعانى فقط من محو شخصيتها العربية ، وإنما عانت أيضاً من إهمال الادارة لتعليم الجزائريين فتفشت الأمية بدرجة خطيرة وعند الاستقلال قدر عدد المتعلمين بالفرنسية ١٠٪ وبالعربية ٥٪ . وأصحاب اللغة المزدوجة ٨٪ .

ومما يسترعى الانتباه أن تكوّن هؤلاء الشبان المتعلمين بالفرنسية قد تم فقط أثناء الثورة الكبرى أى خلال السنوات السبع التى سبقت الاستقلال إذ أرادت الادارة الفرنسية أن تواجه الثورة ببعض الاصلاحات ومن بينها التوسع فى تعليم الجزائريين إذ كان المستوطنون الفرنسيون وحدهم هم الذين يحتلون معظم الفصول فى المرحلة الثانوية وتكاد الجامعة أن تقتصر على أبنائهم ، وللمرة الأولى خصصت نسبة ١٠٪ للشبان الجزائريين فى الجامعة ، فنتج عن ذلك أنه عند ما حصلت الجزائر على الاستقلال لم تجد الدولة أمامها سوى هذا الجيل الجديد ممن تلقى ثقافة فرنسية محضة قادراً على تولى الوظائف الادارية والفنية ولم يكن هناك بد من استخدامه لسد العجز الذى نشأ فجأة بانسحاب الموظفين الفرنسيين بل إن هذا الجيل الجديد لم يسد سوى جزء يسير من حاجات البلاد .

وبالتالى نستطيع القول إنه لو لم تعمد فرنسا إلى نشر التعليم بين الجزائريين فى هذه الحقبة الأخيرة من عهدها الاستعمارى لصارت قضية التعريب أيسر تحقيقاً إذ أن هذا الجيل من المتفرنسين سيحاول عرقلة التعريب دفاعاً عن مصالحه الخاصة كما سنرى .

تختلف إذن ظروف الجزائر التاريخية عن المغرب وإن نتج عن كلتا الحالتين

صراع شديد بين الفئتين ، ومنشؤه فى الجزائر هو تصميم الحكومة على التعريب بينما توجد طبقة من المتفرنسين فى مختلف الوظائف الفنية والادارية ترى فى هذا التعريب خطراً يتهدد مصالحها . واقترن الصراع بخلاف حول الاتجاهات السياسية والاجتماعية فنلاحظ مثلا أن أنصار الثقافة الفرنسية يؤكدون على الشخصية المغربية أحياناً أو الاقليمية بالمعنى الأضيق التونسية أو الجزائرية أحيانا أخرى ، ودعى بعضهم إلى إحياء اللهجات المحلية بل وكتابتها بحروف دينية ، وشكى أحردان أحد أعضاء الحركة الشعبية فى المغرب الأقصى من إهمال الاذاعات الناطقة بالبربرية ودعى فى صحيفته إلى العناية بها ، أما رأيه فى لغة التعليم والثقافة فهو أن تكون مزدوجة (عربية — فرنسية) .

ويعتنق عادة أنصار الثقافة العربية مبدأ الوحده العربية وإذا أيدوا فكرة المغرب الكبير فإنهم يعتبرونها خطوة نحو الوحدة الشاملة . ويلاحظ أن هذا الفرق فى الاتجاه من الاذاعات والصحافة ، فبينما تركز الاذاعة الناطقة بالعربية مثلا على أخبار المشرق العربى تعطى الاذاعة الناطقة الفرنسية أهمية خاصة لأخبار الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ويتردد صدى التيارات الفكرية والسياسية بمجرد أن تظهر فى فرنسا على المتفرنسين فى المغرب العربى ، فنجد مثلا أن المظاهرات التى قام بها الطلبة اليساريون فى باريس فى مايو (آيار) سنة ١٩٦٨ قد انعكس تأثيرها على طلبة الأقسام الفرنسية فى جامعات المغرب ، وإذا بالطلبة يقلدون زملاءهم الفرنسيين بالمطالبة بالاشتراك فى مجالس الكليات . وقد أحرج ذلك حكومات المغرب الثلاث مما جعلها تفكر فى تخفيف الصلة بالثقافة الفرنسية ، وأعلن الملك الحسن بهذه المناسبة أن سياسة فرنسا هى التى تضعف مركزها الثقافى فى المغرب ، ذلك أن بعض الأساتذه الفرنسيين . وكثير ممن يعمل فى شمال أفريقيا هم أساتذة يساريون يقومون بدور نقل هذه الآراء والتيارات إلى طلبتهم المغاربة .

يضطر كثير من الكتاب المغاربة إلى معالجة شئون بلادهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مؤلفات باللغة الفرنسية ، ولا يعتبر ذلك تهديداً لشخصية المغرب العربية ، إذا كان الأمر يتعلق برسائل جامعية ، ولكن وجه المسألة يتغير

تماماً إذا اتخذ الأديب من لغة أجنبية أداة للتعبير عن أحاسيسه . وهذه الظاهره شائعة فى الجزائر بصفة خاصة حيث اشتهر بعض كتاب المسرحية الذين اصطنعوا اللغة الفرنسية ، ويجد هؤلاء جمهوراً أكبر عدداً من القراء والمشاهدين من أقرانهم الذين يكتبون بالعربية ، يلاحظ ذلك من عدد المترددين على المسرح حينما تعرض الرواية بالفرنسية ثم تترجم إلى العربية ولا سيما فى مدينتى الجزائر ووهران .

وقد أثير جدل بهذه المناسبة عن وصف هذا الانتاج هل يعد جزائرياً أم فرنسياً ؟ وهل يكون جزائرياً لمجرد أنه تناول موضوعات محلية وخاصة ، تلك المسرحيات والقصص التى صورت حياة المجاهدين أثناء الثورة ؟ . ويجاب على ذلك بأن بعض الكتاب الفرنسيين اليساريين تناولوا نفس الموضوعات . ولكن مما لاشك فيه أن البيئة التى عاشها الكاتب الجزائرى ومعاناته تترك انعكاساتها أيضاً ، ومن جهة أخرى فإن هؤلاء الكتاب يشعرون بالأسف عن عجزهم عن التعبير بلغة بلادهم ، كما علق على ذلك الأديب الجزائرى كاتب ياسين إذ قال : إننى أشعر بأننى منفى وسط الثقافة الفرنسية .

تتصل كتابة التاريخ اتصالا وثيقاً بتكوين الشخصية الوطنية ، وقد شهدت تونس فى القرن التاسع عشر محاولات عدة لتسجيل أحداث القرن بطريقة وسط بين مناهج القدامى وبين المناهج الحديثة ، يتضح ذلك مثلا من كتاب « صفوة الاعتبار » لبيرم الخامس ، أو كتاب « المسالك والممالك » لخير الدين باشا التونسى ثم خطا التاريخ خطوة أفضل نحـــو المنهج الحديث عندما تناوله مؤرخ وأثرى معروف هو حسن حسنى عبد الوهاب الذى امتد به العمر إلى ما بعد الاستقلال . على أن هذه السلسلة من المؤرخين الذين كتبوا بالعربية توشك أن تختفى بوفاة هذا الرجل .

وكنتيجة لقصر التعليم الجامعى على اللغة الفرنسية يخشى أن يضطر المؤرخون الجدد إلى معالجة تاريخ تونس الحديث باللغة الفرنسية كما يتضح ذلك من مؤلفات أساتذة الجامعة التونسية . فلا يعالج باللغة العربية سوى العصر الإسلامى . وعلى

العكس تبذل الجزائر جهوداً خاصة لتعريب كتابة التاريخ ؛ فكانت أقسام التاريخ فى الجامعات الجزائرية هى أول ما عرّب فيها . وفى المراحل الابتدائية والثانوية سار تعريب مادة التاريخ والجغرافيا بخطى أسرع، وسيتم تعريب تدريس التاريخ حتى نهاية المرحلة الثانوية خلال العام الدراسى ١٩٧٢/٧١ .

غير أن المشكلة بالنسبة للجزائر تبدو من جهة أخرى تختلف عن تونس ؛ فقد ترك الفرنسيون تراثاً كبيراً من الوثائق والمؤلفات لا يستطيع كاتب جزائرى أن يستغنى عنها إذا أراد تناول تاريخ بلاده الحديث . على أن لغة المصادر شىء والتعبير عما يستخلصه الكاتب منها شىء آخر . وما زالت محاولات كتابة التاريخ الجزائرى الحديث بالعربية تجرى فى نطاق محدود هو النطاق الجامعى ، أما الكتب القليلة التى ظهرت خارج هذا النطاق مثل مؤلفات أحمد توفيق المدنى أو محمد الميلى فإنها لم تصل بعد إلى مستوى البحث المنهجى السليم .

وبينما نشرت وثائق ودراسات عديدة باللغة الفرنسية عن الثورة الجزائرية الكبرى ما زال الكتّاب الجزائريون يتجنبون تناول الموضوع حتى دعى رئيس الجمهورية الجزائرية فى الآونة الأخيرة إلى ضرورة طرق هذا الموضوع بالعربية ومن وجهة النظر الوطنية .

فى مجال التعليم

بالرغم من مضى أربعة عشر عاماً على استقلال تونس فما زالت اللغة الفرنسية تحتل مركزاً متفوقاً على العربية فى مرحلتى التعليم المتوسط والعالى ، ويرجع ذلك إلى اعتناق الحكومة التونسية فكرة الفرنكوفونية ، وهى أنه لمستعمرات فرنسا السابقة مصلحة فى أن تستخدم اللغة الفرنسية لاستمرار الرابطة فيما بينها من جهة والرابطة مع فرنسا من جهة أخرى ، كما أن استخدام هذه اللغة يسهل على تونس فى رأى حكومتها تكوين كفاءات فنية وإدارية بسرعة أكبر . وعلى ذلك سارت خطة التعليم على أساس أن يقتصر فى السنتين الأولين على تعليم اللغة العربية ثم

تدرس اللغة الفرنسية إبتداء من السنة الثالثة الابتدائية وتزيد الساعات المخصصة لها بالتدريج حتى تسير على قدم المساواة مع العربية فى المرحلة المتوسطة . وفضلا على ذلك تدرس جميع العلوم التطبيقية والاجتماعية باللغة الفرنسية ، وعلى ذلك لا يبقى للعربية فى المرحلة المتوسطة إلا الساعات المخصصة للغة والأدب العربى .

ورغم ذلك تختلف تونس عن الجزائر والمغرب فى أنها تكتفى اكتفاء ذاتياً بمدرسى اللغة العربية ولا تستقدم أحداً من المشرق لهذا الغرض ، ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من المتعلمين أصحاب اللغة المزدوجة منذ عهد الحماية ، كما أن نسبة التعليم فى تونس هى من أعلى النسب فى الوطن العربى ، وقد استهدفت الخطة العشرية التى وضعت فى سنة ١٩٥٩ للتعليم محو الأمية فى خلال عشر سنوات وصرحت وزارة التعليم فى سنة ١٩٦٩ أنها صارت تستوعب ١٠٠٪ من جميع الأطفال الذين هم فى سن الإلزام (٧٧٠,٠٠٠) .

وإلى جانب المدارس الحكومية تركت تونس للمدارس الخاصة حرية كبيرة فى إدارة شئونها ووضع برامجها ،وعلى ذلك بقيت عديد من المعاهد الفرنسية تعمل على النظام السابق كما أن المعاهد المهنية تستخدم الفرنسية فى التعليم . ويبلغ عدد المدرسين الفرنسيين فى تونس نحو تسعة آلاف من مجموع ٧١,٠٠٠ مدرس ، مع ملاحظة أن عدداً كبيراً من التونسيين يقوم بتدريس المواد الاجتماعية والتطبيقية باللغة الفرنسية ، كما يتولى هؤلاء تدريس اللغة الفرنسية فى كثير من الأحيان .

افتتحت جامعة تونس سنة ١٩٦١ وهى تضم خمس كليات : آداب ـ والحقوق والاقتصاد ـ والعلوم ـ والطب ، وهذه كلها تستخدم الفرنسية دون غيرها فى التعليم باستثناء قسم اللغة العربية فى كلية الآداب . أما الكلية الخامسة فهى كلية العلوم الإسلامية التى كانت فى الأصل جامعة الزيتونة ، وقد تم تطويرها فى إطار السياسة العلمانية التى تتبعها الحكومة التونسية منذ سنة ١٩٥٧ وتضم جامعة تونس باختلاف كلياتها حوالى سبعة آلاف طالب .

قامت فرنسا حسب الاتفاقية الثقافية لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الكليات الأخرى

التى لا تدخل ضمن الجامعة التونسية وأهمها كلية للهندسة وثانية للتدريب الإدارى مما سيكون له أثر على إبقاء اللغة الفرنسية مستخدمة فى لغة الإدارة ، كما اختارت فرنسا تونس لتكون مقراً لمعهد لتكوين الإطارات الفنية الخاصة بالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

وفى المغرب يبدأ تعليم الفرنسية كذلك من السنة الثالثة الابتدائية ، غير أن العلوم الاجتماعية تدرس بالعربية فى مدارس الدولة على اختلاف مراحلها وخصصت بعض الثانويات لتعليم جميع المواد بالعربية ولكن ترك لبعض المعاهد الفرنسية السابقة استقلال إدارى حسب الاتفاقية الثقافية . ويميل أبناء البورجوازية العليا والحكام إلى إرسال أبنائهم وبناتهم إلى هذه المدارس . وقد كانت مشكلة المغرب هى مكافحة الأمية المتفشية عند بلوغ الاستقلال والتى قدرت بـ ٨٥٪ ولعل هذا من الأسباب التى أخرت التعريب مع أنه هدف معلن من أهداف الحكومة . قد كان من الصعب القيام بعمليتين فى نفس الوقت ، نشر التعليم وتعريبه .

وحينما تأسست جامعة الرباط بُعيد الاستقلال ، وهى التى صارت تعرف بجامعة محمد الخامس الآن ، اتفق على جعل أقسام كليتى الآداب والحقوق مزدوجة فهناك قسم للتاريخ مثلا يستخدم العربية ونظير له يستخدم الفرنسية وهكذا الأمر بالنسبة لكلية الحقوق ، وكان العنصر الفرنسى غالباً على الجامعة سواء من حيث عدد الأساتذة أم من حيث تولى الفرنسيين للمراكز الإدارية العليا ، وبالتدريج أخذت الأقسام العربية تنمو ، ولكن عندما افتتحت كليات جديدة للعلوم ثم للطب فى سنة ١٩٦٩ ازدادت الحاجة من جديد إلى استقدام أساتذة فرنسيين .

ومن المعروف أن العلاقات السياسية أوشكت أن تقطع بين فرنسا والمغرب عندما أغتيل الزعيم اليسارى المهدى بن بركة فى باريس سنة ١٩٦٥ ، وألقيت تبعة الحادث على الحكومة المغربية ، وعلى أثر ذلك رأت الحكومة أن تقلل من أعضاء البعثة التعليمية ، كما أن فرنسا نفسها خفضت من معونتها الفنية للمغرب ، وهى تشمل دفع مرتبات المدرسين . غير أن المسئولين عن الحكم الذين يفضلون

تعليم أبنائهم فى المدارس التى تسير على برامج فرنسية لم يستطيعوا عملياً تنفيذ هذه الخطة فازداد على العكس عدد أعضاء البعثة التعليمية الفرنسية فى سنة ١٩٦٨ .

وأثناء تأزم العلاقات أرادت بعض الدول الأوربية الأخرى أن تستغل الفرصة لنشر ثقافتها ولا سيما أسبانيا ، فأنشأت مدرستين فنيتين بالدار البيضاء والرباط علاوة على جامعة مصغرة فى طنجة تستخدم اللغة الأسبانية . كذلك تتنافس كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا على نشر لغتها فى المملكة المغربية .

ومن أبعد المعاهد الفنية أثراً فى هذا الصراع التعليمى مدرسة الادارة التى أسسها اليونسكو فى المغرب والتى جعلت من الفرنسية لغة التعليم ، وذلك لتستوعب طلبة غرب أفريقيا الفرنسية أيضا ، ويتكون عديد من الاداريين المغاربة فى هذا المعهد الذى لا يقبل الطلبة إلا بامتحان يجرى باللغة الفرنسية . ومن الطبيعى أن تفصل الحكومة الاعتماد على هذه الكفاءات بينما يشكو طلبة جامعة القرويين والثانويات المعربة من عدم وجود مجالات لهم فى العمل .

ويتبنى حزب الاستقلال الدفاع عن هذه المؤسسة التقليدية . وبخلاف تونس لم يجر أى تعديل لنظام جامعة القرويين ، بل على العكس طالب حزب الاستقلال بالمحافظة على طابعها وزيادة مخصصاتها المالية ومخصصات المدارس القرآنية ومدرسة دينية أخرى تعرف بدار الحديث . ويتعرض المدرسون لضغط أنصار الثقافتين ويتضح نفوذ حزب الاستقلال على مدرسى اللغة العربية والعلوم الدينية بينما يتأثر غيرهم بالتيارات اليسارية كما تأثر طلبة المغرب بأحداث جامعة باريس سنة ١٩٦٨ وطالبوا دون جدوى بمشاركة الطلبة فى مجالس الكليات .

ويتوزع الطلبة غالبا بين أتباع الاستقلال أو أتباع حزب التحرير الاشتراكى الذى ضم حديثا مختلف الفئات اليسارية ، وحجة حزب الاستقلال فى مكافحة انتشار التعليم أو الثقافة الفرنسية هو أنه إذا كان هناك بضع آلاف قد انطبعوا بالثقافة الفرنسية فان ملايين المغاربة عاشوا بمعزل عنها .

لقد بدأت الجزائر التعريب من الصفر عند الحصول على الاستقلال وتعثرت فى قضية التعريب ، غير أن تصميم الحكومة الجزائرية جعلها تسبق جارتيها تونس والمغرب فى تعريب بعض قطاعات التعليم العالى ، فهى بسبيل إلغاء بعض الأقسام الفرنسية من كليات الآداب مثل التاريخ والجغرافيا وذلك لأن تدريس هاتين المادتين قد تم تعريبها على جميع المراحل .

وكانت الخطة تقضى بتعريب التعليم الابتدائى ثم المتوسط سنة بعد أخرى وبالفعل نفذ تعريب السنة الأولى الابتدائية فى العام الدراسى ١٩٦٤/٦٣ ثم توقف التعريب بعد ذلك مدة ثلاث سنوات ، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود إمكانات لاستقدام عدد كاف من أقطار المشرق العربى ، إذ أن الجزائر تعتمد إعتماداً أساسياً على مدرسين من هذه الأقطار، وفى سنه ١٩٦٧ عربت السنة الثانية الابتدائية ، وفى سنة ١٩٦٩ عربت السنة الثالثة ، ومن المقرر أن تعرب السنة الرابعة فى العام الدراسى ١٩٧١/٧٠ .

وفى نفس الوقت تجرى زيادة الساعات المخصصة للعربية بالتدريج فى مختلف المراحل ، هذا علاوة على وجود معاهد إسلامية قديمة كانت تستخدم اللغة العربية فى العهد الاستعمارى ثم حولت إلى مدارس ثانوية حديثة تعتمد إعتماداً تاماً فى تدريس مختلف المواد بها على اللغة العربية .

وفى رأينا أن التعثر الذى صحب التعريب فى السنوات الأولى تزول أسبابه بالتدريج حيث أنه أخذت تتكون أجيال من المدرسين الجزائريين القادرين على التعليم بالعربية وكان هذا التكوين يتطلب بعض الوقت ، فقد أوفدت ١٥٠٠ بعثة للمدارس والجامعات بالبلاد العربية ، كما قرر مؤتمر المعلمين العرب المنعقد فى بيروت سنه ١٩٦٣ مساعدة الجزائر على التعريب . وتقوم الحكومة الجزائرية بعملية مزدوجة وهى التوسع فى التعليم العالى وتعريبه فى نفس الوقت ، فبالاضافة إلى جامعة الجزائر التى تأسست فى العهد الاستعمارى أقيمت جامعتان جديدتان فى قسطنتينة ووهران على التوالى عام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ وتتكون هذه الجامعات على

نمط الجامعات الفرنسية من أربع كليات : الآداب والحقوق والطب والعلوم ، وتعلن الحكومة الجزائرية عن نيتها فى إنشاء جامعة رابعة للجنوب فى إحدى المراكز الصحراوية ، وليس ثمة تفكير ما فى أن تعرب كليات العلوم أو الطب ولكن الأمر الذى يقتضى التساؤل هو أنه حينما أسست جامعات جديدة فى قسطنتينة ووهران بدىء بالأقسام الفرنسية ، وكان لابد من صراع بين المثقفين ثقافة عربية وبين المتفرنسين وهم أصحاب نفوذ فى أجهزة التعليم العالى حتى يتمكن الأولون من إنشاء أقسام عربية فى كليات الآداب سنة ١٩٦٨ .

وكانت جامعة الجزائر قد افتتحت القسم العربى بالحقوق فى نفس العام، ومن المقرر أن تفتتح أقسام عربية بحقوق وهران وقسطنتينة فى العام الدراسى ١٩٧١/٧٠ . وفى رأى أنصار العربية أن المرحلة التالية يجب أن يكون إلغاء الأقسام الفرنسية من كليتى الآداب والحقوق ، ولاشك أن ذلك لن يتحقق إلى فى خضم صراع شديد مع أنصار اللغة الفرنسية، وهؤلاء المتفرنسون حجمهم التى لبعضها وجاهتها، ولكن ينبعث بعضها الآخر عن التعصب والمصالح الشخصية ، فمن الحجج الوجيهة تفوق المدرس الفرنسى فى معظم الأحيان على زميله العربى من حيث التأهيل والكفاءة . فحسب إحصاء أجرته وزارة التعليم الجزائرية سنة ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ كانت نسبة المؤهلين بين معلمى الفرنسية أعلى من العربية كما يتضح ذلك من الجدول التالى :

	معلموا الفرنسية		معلموا العربية	
درجة التأهيل	١٠٠ ٪	العدد	١٠٠ ٪	العدد
مؤهلون تأهيلا عاليا	١٣ ٪	١٢٦١	٧ ٪	٤٦٨
مؤهلون تأهيلا متوسطاً	٣٩ ٪	٥٥٧٠	١٥ ٪	١٥٩٠
غير مؤهلين	٤٨ ٪	٥٧٢٤	٧٨ ٪	٧٢٠٩

على ان ضعف المستوى بين مدرس العربية حالة مؤقتة اقتضتها ظروف الجزائر

فى سنوات الاستقلال الأولى واضطرارها إلى الاستعانة بمدرسين من مختلف الأقطار مع عدم التدقيق فى الاختيار لشدة الحاجة إليهم . ومن المؤكد أن هذا النقص يزول بالتدريج خاصة بعد أن يتكون جيل من الجزائريين القادرين على التدريس بالعربية ويتمتعون بتكوين تربوى موحد ، ذلك أنه من أبرز أوجه النقص فى مدرسى العربية التفاوت الهائل فى طرق تكوينهم ، على أن ضعف المستوى ينسحب كذلك على الأقسام العربية بالجامعة ،ولهذه القضية خطورتها لأن الجامعة هى التى ستخرج المسئولين فى أجهزة الإدارة والتعليم فى المستقبل ذلك أن سرعة التعريب فى القطاع الجامعى والتوسع فيه فى نفس الوقت اقتضى عدم الاقتصار فى قبول الطلبة على حملة الشهادة الثانوية الذين تخرجوا من المدارس التى تدرس بالعربية وهى لاتتجاوز أصابع اليد الواحدة .

ومن هنا فتح الباب أمام عدد من غير المؤهلين للالتحاق بالأقسام العربية على أساس أن يمروا باختبارات خاصة ، بل أخذ الطلبة يلحون فى التساهل فى هذه الاختبارات وخاصة بالنسبة لقدامى المجاهدين وحجة هؤلاء أن الجامعة كانت استقراطية فى العهد الاستعمارى وليس من العدل أن يقفل الباب أمام الطبقات الكادحة التى ناضلت من أجل الاستقلال ، ثم أن البلاد بحاجة إلى فئات مدربة على الشئون الادارية والفنية فى مختلف القطاعات ، وبالتالى فإن تزايد عدد الخريجين يجنبها الاعتماد على الموظفين الأوربيين أو القادمين من البلاد العربية الأخرى ، ومن المقدر مثلا أن يتخرج فى سنة ١٩٧٢ خمسة آلاف جامعى بينما تحتاج البلاد إلى ٢٢,٠٠٠ شخص فنى فى هذا العام

ومن الحجج التى يسوقها عادة المتفرنسون اليساريون أن الأساتذة العرب حتى الموفدين إلى الجامعات الجديدة أقل نضوجاً من حيث الوعى السياسى وأنهم يبدون أحياناً أقل من طلبتهم الذين تلقوا ثقافة فرنسية ، وإذا كان قصد هؤلاء اليساريين هو أن الثقافة العربية ثقافة محافظة ـ وهو اعتقاد شائع لديهم ـ فهذا خطأ إذ يجب التفريق بين لغة الثقافة وبين تراثها الذى يتمسك به بعض الأساتذة على أنه نموذج يحتذى بصورة أبدية فى الحياة الاجتماعية والسياسية .

والواقع أن النقص لايجب أن يعزى إلى الأساتذة العرب بقدر ما هو نتيجة للتسرع فى التوسع بالتعليم العالى الذى اضطر الحكومة الجزائرية إلى الاستعانة ببعض الأساتذة الذين لم يسبق لهم التدريس الجامعى للتدريس فى الأقسام العربية بالكليات الجديدة . وهناك عامل آخر اقتضته ظروف الجزائر وساعد على ضعف مستوى الأقسام العربية ، وذلك أن طلبة هذه الأقسام فى غالبيتهم العظمى غير متفرغين ؛ لأنهم إما موظفون أرادوا أن يتمرسوا على اللغة القومية التى فاتهم إتقانها ، أو لأن الدولة فى حاجة إلى هؤلاء الطلبة للتدريس فى المرحلة الابتدائية ، أما طلبة الأقسام الفرنسية فمتفرغون .

فى مجال الادارة

شاع إستخدام اللغتين الفرنسية والعربية فى المراسلات الرسمية لدى كل من تونس والمغرب منذ الاستقلال . . ولا تكاد تظهر معارضة لازدواجية اللغة سوى فى المغرب حيث ينادى حزب الاستقلال بتعريب الادارة تعريبا كاملا . والواقع أن العربية تغلب على بعض المصالح الحكومية بينما تغلب الفرنسية فى المصالح ذات الطابع الفنى كالصحة والأشغال العامة . ولا يبدو الصراع حول لغة الادارة حاداً سوى فى الجزائر حيث لم تستطع الدولة عند الاستقلال إلا أن تتابع التعامل باللغة الفرنسية وحدها ، فجميع المراسلات الحكومية الرسمية والنماذج والمنشورات المالية والادارية تكتب باللغة الفرنسية ، وللمحافظة على الشكل شرعت الحكومة الجزائرية فى وضع لافتات المحال العامة وأسماء الشوارع بالعربية بجانب الفرنسية .

أما فيما يخص تعريب لغة الادارة فقد اصطدمت بصعوبات شديدة رغم أن الدستور الصادر فى سنة ١٩٦٣ نص على أن لغة البلاد الرسمية هى العربية . غير أن تنفيذ هذا النص يتطلب على الأقل مضى جيل . وفى ٢٨ أبريل (نيسان) سنة ١٩٦٨ صدر مرسوم يقضى بأنه لن يلتحق موظف بخدمة الدولة إبتداء من يناير

(كانون الثانى) سنة ١٩٧١ إلا إذا اجتاز اختباراً يبين قدرته على استخدام اللغة العربية ، ولم يوضح هذا المرسوم ما إذا كان الاختبار ينطبق على حملة الشهادات من الأقسام الفرنسية فى الجامعات والمعاهد العليا . غير أن رئيس الدولة أكد فى أكثر من مناسبة عزمه على تعريب الادارة فى سنة ١٩٧١ . ومع ذلك يتساءل الكثيرون عن مدى إمكانية وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ . إن الذى تم حتى الآن هو اتباع ازدواجية اللغة فى بعض المصالح كالبريد ؛ فالنماذج الجديدة تنقسم إلى قسمين وللعميل أن يستخدم النموذج العربى أو الفرنسى . ونستطيع أن نوجز الصعوبات التى تلاقيها الجزائر فى سبيل تعريب الادارة فيما يلى :

أولا : إن الجيل الحالى من موظفى الدولة فى الأعمال المساعدة والكتابية هو الذى يجهل تماما اللغة العربية ، وهؤلاء هم من حملة الشهادات المتوسطة غالبا ولكنهم يقومون بجميع الأعمال الكتابية والحسابات، وينطبق ذلك على عمال المواصلات السلكية واللاسلكية ، ويوسع هؤلاء باسم حقوق الطبقة العاملة أن يحتجوا على أى إجراء يتخذ ضدهم ولو كان ذلك باسم التعريب .

ثانياً : أنه لم تتخذ حتى الآن أية خطوة لتشجيع الذين يشتغلون بأعمال فنية محضة كالهندسة والطب على استخدام العربية ، وستظل الفرنسية فترة طويلة هى لغة هؤلاء الفنيين ، وإذا كانت الدول العصرية هى التى تدار بواسطة هؤلاء الفنيين فيما يعرف بالنظام التكنوقراطى فمعنى ذلك أنه سيكون للمتفرنسين الغلبة خلال سنوات عديدة قادمة .

ثالثاً : عمدت الحكومة الجزائرية بُعيد الاستقلال إلى إنشاء معهد لتدريب الموظفين على استخدام اللغة العربية ، ولكن نظراً إلى أن الكثيرين كان عليهم أن يبدأوا بتعلم الأبجدية العربية فإن متابعة الدراسة حتى التمكن من استخدام المصطلحات الفنية فى الإدارة يتطلب كثيراً من المثابرة ، وعلى ذلك توقف معظم الموظفين عن هذا الجهد الشاق وتحول معهد تعريب الإدارة عمليا إلى معهد لزيادة

الكفاية الادارية . ومما زاد الأمر صعوبة على الموظفين أن العمل فى المصالح الجزائرية يتم على فترتين صباحية ومسائيه ، ومن هنا لم يكن أمام الموظفين متسع من الوقت للدراسة بالمعهد .

ومهما بدت صعوبات تعريب الادارة شديدة ، فإن الجزائريين يُجمعون على أن التعريب سيكون هو النهاية الحتميه ؛ لأنه هو الذى يعبر عن شخصية البلاد الوطنيه ، وإذا كان ثمة صراع الآن حول هذا الموضوع فهو يتعلق بسرعة التنفيذ وكيفيته ولا يمس المبدأ فى حد ذاته .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES
مصر المعاهد العلمية العربية